



كراس شروط المشاركة في بثة عمومية بالظروف المغفقة لكراء محل صناعي راجع بالملكية في الأصل للمجلس الجهوي لولاية المنستير كائن ببنبلة.

(1) يمكن المشاركة في البثة للأشخاص الطبيعيين و الذوات المعنوية الذين قاموا بإيداع التصاريح الجبائية التي حلّ أجلها قبل 20 يوما على الأقل من التاريخ الأقصى المحدد لتقديم العروض والتي لم تسقط بمرور الزمن والذين لم تخلد بذمتهم ديون لفائدة الدولة أو المجلس الجهوي لولاية المنستير وليسوا في حالة إفلاس و الذين لم تتعلق سواه بهم أو بوكلائهم بالنسبة للذوات المعنوية قضايا جارية في أي طور يكون المجلس الجهوي طرفا فيها.

(2) المشاركة في البثة تكون بصفة فردية وفي صورة وجود أكثر من طرف يرغبون في المشاركة متضامنين يتعين عليهم توكيل من ينوبهم بمقتضى توكييل صريح للمشاركة في حقهم.

(3) كل مشارك في البثة محمول عليه معرفة العقار موضوع البثة حدودا ومواقا ومساحة ومحتويات و قبوله على حالته تلك دون تحفظ و يعتبر إمضاؤه معرف به على كراس الشروط هذا إقرار منه بذلك.

(4) يتعين على كل من يرغب في المشاركة في البثة خلاص معلوم الضمان الوقتي المحدد بـ 10 % من قيمة السعر الافتتاحي و قدره ثلاثة آلاف و خمسمائة دينارا (3.500,000 د) لدى قابض المجلس الجهوي بالمنستير يرجع إلى صاحبه في حال عدم التبتيت لفائده، فيما يتولى المبتدّ له دفع ضمان مالي قدره ربع ($\frac{1}{4}$) معلوم الكراء السنوي ولا يرجع إليه إلا عند انتهاء العلاقة التعاقدية وبعد خصم المعاليم المستوجبة عليه من استهلاك الماء والكهرباء و غير ذلك من النفقات المحمولة عليه ذات العلاقة بالتصريف في المحل، و ذلك في حال تخلد بذمته دين بعنوان المعاليم سالفه الذكر، كما يتوجب عليه أيضا دفع معين كراء 3 أشهر الأولى مسبقا.

5) طريقة تقديم العروض :

* الظرف الأول : ينصّص عليه " العرض الإداري " و يحتوي على الوثائق التالية :

- مطلب ترشح للمشاركة في البثة طبقا لأنموذج المعدّ من قبل الإدارة ممضي من قبل المشارك .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمشارك أو للوكيل بالنسبة للذوات المعنية .
- كراس الشروط الخاص بالبثة معرف عليه بالإمضاء من المشارك .
- بطاقة الإرشادات طبقا لأنموذج المعدّ من قبل الإدارة وتكون ممضاة من المشارك .
- نسخة من وصل خلاص الضمان الوقتي للمشاركة في البثة المقدر بـ ثلاثة آلاف و خمسمائة دينارا (3.500,000 د) .

- نسخة من القانون الأساسي للذوات المعنوية و ما يفيد تعين وكيلها .

* الظرف الثاني : ينصّص عليه وجوبا " العرض المالي " و يحتوي على الوثيقة التالية :

- العرض المالي طبقا لأنموذج المعدّ من قبل الإدارة يقع تعميره بكل دقة ويكون ممضى.

* **الظرف الثالث**: ينص علىه وجوباً " لا يفتح عرض للمشاركة في البٰتة العمومية بالظروf المغفقة لتسوييف المٰل الصناعي ببنبلة " و يحتوي على الطرفين الأول والثاني الخاصين بالعرض الإداري والعرض المالي دون سواهما .

ترسل العروض وجوباً بالبريد على العنوان التالي: "السيد والي المنستير شارع عبد السلام تريمش 5000 المنستير " كما يمكن أن تودع مباشرة بمكتب الضبط المركزي للولاية.

(6) طريقة فرز العروض :

- يرفض العرض الذي لا تتوفر في صاحبه شروط المشاركة طبقاً لما هو مضمون بنص الإعلان أو بكراس الشروط المعدّ في الغرض .

- يرفض كل عرض قدّم خلافاً للإجراءات المحددة أو الوارد بعد الآجال و يعتمد في ذلك ختم مكتب الضبط المركزي للولاية أو غير المستكملاً للوثائق المطلوبة أو في حال كانت إحدى الوثائق المطلوبة به غير ممضاة أو غير معروفة عليها بالإمضاء إذا كان ذلك ضرورياً طبقاً لما ورد بكراس الشروط هذا أو بنص الإعلان .

- في حال رفض العرض الإداري لا يفتح الظرف الخاص بالعرض المالي و عليه يقصد العرض مباشرة من المشاركة .

هذا ويمكن للمشاركين الحضور في جلسة فتح العروض أو أن ينوبوا عنهم للحضور بتوكيلاً .

07) يقع اختيار المبتدأ له من بين المشاركين الذي تتوفر فيه شروط المشاركة والذي أدلى بجميع الوثائق المطلوبة وقدّم أعلى عرض مالي ، هذا و يبقى للإدارة حق الموافقة أو رفض العرض المقدّم في حال ارتأت أن طلب العروض غير مثير وفي هذه الحالة لا يحق لصاحب العرض الأعلى طلب التعويض في صورة رفض العرض .

08) يمكن للجنة التبتيت إقتراح إلغاء أو تأجيل البٰتة إذا ثبّت لها عدم جدية العروض المقدّمة .

09) في حال عدم تطابق بين قيمة العرض المالي بالأرقام من ناحية و بلسان القلم من ناحية أخرى يعتمد قيمة العرض المالي بلسان القلم .

10) يتم إبرام عقد تسويغ بين المبتدأ له والسيد والي المنستير بعد قبول أفضل عرض مالي مقدم مع اعتماد نسبة زيادة سنوية في معين الكراء قدرها 05% عند تجديد العقد .

11) إذا نكل المبتدأ له عن إبرام عقد التسويغ في أجل أقصاه عشرون (20) يوماً من تاريخ فتح العروض يصبح المبلغ المؤمن المحدد بـ 10 % من السعر الافتتاحي " بعنوان الضمان الوليقي للمشاركة في البٰتة " ملكاً للمجلس الجهوّي .

12) يقع إمضاء مشروع عقد التسويغ المعدّ وجوباً من قبل مصالح الولاية أوّلاً من طرف المبتدأ له ولا يتمّ إمضاوه من قبل السيد الوالي إلاّ بعد إدلاء المبتدأ له بما يفيد دفع كامل مبلغ الضمان المالي المقدر بربع ($\frac{1}{4}$) معين الكراء السنوي ودفع معينات كراء ثلاثة (03) أشهر الأولى مسبقاً لدى قابض المجلس الجهوّي بالمنستير .

13) لا يتم تحويلي المبتدأ له بالعقار إلاّ بعد الإدلاء بنسختين أصليتين مسجلتين من عقد التسويغ .

14) يقع سداد معين الكراء السنوي على أقساط شهرية متساوية كما يقع تسديد كل قسط منها مسبقاً خلال 7 أيام الأولى من كل شهر .

15) لا يقوم بأي حال من الأحوال عقد التسويغ مقام الترخيص أو كراس الشروط أو أي إجراء آخر تقتضيه النصوص القانونية والترتيبية بما في ذلك المتعلقة بالناحية الوقائية أو الناحية البيئية أو غير ذلك

من الإجراءات المستوجبة لممارسة النشاط المصرّح به من قبل المبتدت له، وعليه فإن الأخير بالذكر مطلب طبق الترتيب الجاري بها العمل بالقيام بجميع الإجراءات القانونية الازمة للحصول على التراخيص المطلوبة أو كراس الشروط من الجهات والهيئات الإدارية ذات النظر، كما أن الجهة المسؤولة في حلّ من أي إلتزام إذا كان النشاط المصرّح به من قبل المبتدت له خاضعاً لترخيص أو لكراس شروط أو أي إجراء تقتضيه النصوص القانونية و الترتيبية وفق ما تم بيانه سلفاً و يعتبر إمضاوه معّرف به على كراس الشروط هذا إقرار منه بذلك.

(16) حددت مدة التسويغ بسنة واحدة قابلة للتجديد.

(17) معاليم تركيز العدّادات والربط بمختلف الشبكات الراجعة بالنظر للمستلزمين العموميين ومصاريف الاستهلاك المتعلقة بها محمولة على المتسبغ.

(18) يحجر على المتسبغ إدخال أي تعديلات على الهيكل العام لبنيّة المحل دون ترخيص مسبق من الجهة المالكة، وينجر عن مخالفة هذا التحجير مطالبة المتسبغ بجبر الضرر وإخلاء المحل فوراً.

(19) يحّر على المتسبغ أن يدخل للمحل مواد سريعة الإلتهاب أو مفرقة أو أي مواد تشكيّل خطراً على سلامه العقار أو العموم وكذلك المواد التي يمكن أن تکدر راحة الأجوار بالروائح المنبعثة منها.

(20) إذا أراد المتسبغ إجراء بعض التحويرات أو الإصلاحات على بنية المحل وذلك بعد الحصول على ترخيص مسبق من المسوبغ فإن هذه التحسينات أو الإصلاحات تبقى ملكاً للدولة دون أدنى تعويض أو مقابل ولا يجوز خلاصها من معينات الكراء.

(21) إذا تم التبليغ لذات معنوية يلتزم وكيلها القانوني شخصياً بصفته كفيلاً بالتضامن معها بأداء جميع معينات الكراء والمعاليم والإلتزامات المالية التي ستنتجه عن عقد التسويغ ويعتبر هذا الإلتزام نافذاً في مواجهته بصفته الخاصة حيث يمكن للمسوبغ مطالبته مباشرة بالخلاص في صورة عدم وفاء المتسبغة بالإلتزاماتها المالية تجاه المسوبغ، كما أن الإلتزامات المحمولة على الوكيل الأول بصفته كفيلاً بالتضامن تنتقل إليها وبصفة مباشرة إلى الوكيل الجديد.

إمضاء المشارك

(معّرف به)